السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعها (دراسة نظرية)

سحر كامل خليل
كلية اقتصاديات الاعمال (قسم المصارف)/ جامعة النهرين

ملخص البحث
يسعى البحث الى توضيح العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة وهذا التوضيح يتطلب اولا تحديد مفهوم السياسة العامة ومفهوم مؤسسات المجتمع المدني ، فالسياسة العامة هي افكار خاصة تصبح مقترحات باشتراك عدد كبير من الافراد ، وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة:
فكرة ← اقتراح ← سياسة عامة .
اما مؤسسات المجتمع المدني ، فهي مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملىء المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ، وتشمل هذه التنظيمات كلاً من الجمعيات والنقابات والاحزاب والاندية ، اي كل ما هو غير حكومي .
وهذا التحديد للمفاهيم يسمح لنا بالكشف عن طبيعة العلاقة الناشئة بين مؤسسات المجتمع المدني وعملية صنع السياسة العامة ، والتغيير الدائم فيها ، فهي ليست ثابتة بل على العكس تتغير وتكتسي باشكال ومضامين متنوعة بفعل وسائل متعددة كتعبئة الرأي العام ، والتاثير في الاحزاب السياسية ، وتوفير المعلومات ، والمساندة الانتخابية ، والاضراب والاحتجاج والتظاهر والاعتصام ، واللجوء الى القضاء والمحاكم.
وعليه فمؤسسات المجتمع المدني لها دور فاعل في عملية صنع السياسة العامة وانجاحها .

General Policy And Civil Organizations' Ways In Making Policies (A Theoretical Study)

Sahar Kamil Kalel
Al-Nahrain University- College Of Business Economics

ABSTRACT
This research endeavors to clarify the relationship between the general policies of the country and Civil Organizations (Cos). This requires that we first identify the concepts of making polices on the one hand, and of COs on the other hand. Initially, polices starts as personal ideas that are, later, turned by some groups of people into suggestions. When the governments adopt these suggestions, they become state policies as shown by the following:
Idea ----------> Suggestion--------> Policy.
COs are groups of free voluntary organizations acting to bridge the gap between the state and the public, and to respond to the latter's demands. The organizations includes, among others, trade unions and professional

associations. In other words, they have something to do with all institutions that have no connections to government. This delimiting of the concepts allows us to show the nature of relationship that emerge between COs and the process of making policy. This relationship is not only changeable but it constantly changes and takes different forms and contents. This is due to the fact that COs exercise their impact on the process of making policy through various ways, among which are the mobilization of the public opinion, the effect they have on political parties, the provision of information, the support they render to election campaigns, protests, demonstrations and setting gatherings and the act of resorting to courts. Therefore, COs play an active role of drawing up governmental policies because of the direct and indirect means they have, means that exercise their impact on policies as well as on those executing these policies.

المقدمـة

شهدت السنوات الاخيرة وما تزال نقاشا واسعا وثريا ومتنوعا حول موضوع مؤسسات المجتمع المدني والاشكاليات المرتبطة بها، لان هذه المؤسسات تعد ضرورة جوهرية في عملية التنمية السياسية والاتجاه نحو الحكم الديمقراطي والابتعاد عن الاستبدادية في ممارسة السلطة، أذ اصبحت الاشارة الى موضوع مؤسسات المجتمع المدني لازمة ضرورية في كل مناسبة تتناول وسائل تحقيق الديمقراطية. وتزداد اهمية بحث مؤسسات المجتمع المدني نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت في المدة الاخيرة والمتعلقة بتطور العلاقات الناشئة بين مؤسسات المجتمع المدني وعملية صنع السياسة العامة، أذ تجري بلورة العلاقات الضرورية بين مؤسسات المجتمع المدني وعملية صنع السياسة العامة وتبذل جهوداً فكرية لتأصيل نظرية لتلك العلاقات.

ومما زاد من اهمية مؤسسات المجتمع المدني في العصر الحديث ، نتيجة لانحسار دور الدولة واهتمام سلطاتها بالمشكلات والقضايا الرئيسة داخل المجتمع . مما ادى الى اتساع دور مؤسسات المجتمع المدني وتحملها عبىء تلبية مطالب العديد من شرائح المجتمع وتنبيه الحكومة للاهتمام بقضايا المجتمع ومشكلاته.

ويسعى البحث الى توضيح العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة، وهذا التوضيح يتطلب اولا تحديد مفهوم مؤسسات المجتمع المدني ومفهوم صنع السياسة العامة، وهذا التحديد يسمح لنا بالكشف عن طبيعة العلاقات الناشئة بين مؤسسات المجتمع المدني وعملية صنع السياسة العامة والتغيير الدائم فيها، فهي ليست ثابتة، بل على العكس تتغير وتكتسي باشكال ومضامين متنوعة **بفعل وسائل** متعددة ستعمل على تبيانها. من خلال مبحثين.

المبحث الاول: تحديد المفاهيم

والمبحث الثاني: وسائل تأثير مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة.

المبحث الاول

تحديد المفاهيم

ما السياسة العامة وما اهدافها, وما المجتمع المدني وما مؤسساته ؟ هذه الاسئلة هي التي **سنحاول الاجابة عنها** من خلال المبحث الاول الذي قسم الى مطلبين. المطلب الاول: تعريف السياسة العامة **والمطلب الثاني**: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الاول: السياسـة العامـة

تتعدد تعريفات **مصطلح** السياسة العامة في ادبيات العلوم السياسية.

إذ يعرفها جيمس اندروس بانها ((برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي او جماعي للتصدي لمشكلة او لمواجهة قضية او موضوع محدد))[١].

والسياسة العامة هي افكار خاصة تصبح مقترحات باشتراك عدد كبير من الافراد وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة، فكرة ← اقتراح ← سياسة عامة[٢].

كما يمكن تعريف السياسة العامة بأنها ((قرار دائم يتميز بثبات السلوك الذي يترتب عليه، انه يمثل وجهات نظر اولئك الذين اتخذو القرار والذين يلتزمون)) ويتضح من هذا التعريف ان السياسة العامة لها خصائص معينة منها[٣].

أ- انها قرار تتخذه الحكومة. بمعنى انها تختار من بين اساليب بديلة اسلوبا معينا لتحقيق الاهداف المنشودة.

ب- ان القرار يتميز بالثبات اي الدوام او عدم التغيير نسبيا ما دامت السياسة العامة لم تتغير.

ج- ان تطبيق السياسة العامة عام شامل وبنفس الاسلوب على كل افراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة.

د- ان السياسة العامة تتخذ بالتشاور بين المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين كافة ، ومع من ينطبق عليهم القرار او في الاقل انها تعبر عن وجهات نظرهم جميعا.

ه- ان السياسة العامة عملية ديناميكية حركية مستمرة دائمة التطور والتغيير.

كما ان الهدف من السياسة العامة هي تحقيق المصلحة العامة والمصلحة هنا تحمل معناها الواسع بحيث تنطوي على الفوائد المادية، كما تتضمن ايضا الافكار والمبادى والقيم المعنوية والعلاقة بين المصلحة العامة والسياسة العامة علاقة ترابطية متلازمة انطلاقا من ان مهمة الحكومة يجب ان تكون دائما هي خدمة وحماية الصالح العام او المصلحة العامة[٤].

وعلى الرغم من التفاوت بين الدول في كثير من التفاصيل، يمكن استخلاص اطار عام من المراحل التي تعد منهجا لرسم السياسة العامة وينطوي هذا الاطار على المراحل الرئيسية التالية[٥].

١- تحديد المشكلة العامة، اي الاعتراف بوجود مشكلة تواجه المجتمع، وتكون قناعة بالحاجة الى تدخل حكومي لحلها.

٢- اثارة اهتمام الحكومة بالمشكلة العامة وادراجها من جدول اعمالها.

٣- رسم مقترحات بسياسة عامة لمواجهة المشكلة وحلها.

٤- اقرار البديل المختار سياسة عامة. اي اصدار الحل الذي استقر عليه رأي الحكومة في شكل قانون او قرار رسمي له صفة التشريع وقوة الالزام.

٥- تمويل السياسة العامة، اي توفر الحكومة الاعتمادات اللازمة لوضع السياسة العامة موضوع التنفيذ.

٦- مرحلة تنفيذ السياسة العامة: وفيها تصبح السلطة التنفيذية هي المسؤول الاول عن اتخاذ ما يلزم لتحقيق اهدافها.

٧- التغذية العكسية: وهي اخر مرحلة في عملية صنع السياسة العامة وعن طريقها يعلم واضعو السياسة بما فيها من اوجه القوة والضعف وما رتبته من اثار متوقعة وغير متوقعة وتتم معرفة هذه الامور عن طريق التقارير التي يرفعها المسؤلون عن التنفيذ او الشكاوي والالتماسات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية كذلك عن طريق رد فعل الرأي العام على هذه السياسة[٦].

المطلب الثاني: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني

أ-**المؤسسة / مأسسة:** تشير المؤسسة الى مجموعة من الاعمال او الممارسات المنظمة وبطريقة مستقرة.

ويرى ماكس فيبر المؤسسة على انها ((تجمع يتمتع بقوانين او انظمة داخلية يمكن ان تنطبق بنجاح نسبي داخل منطقة عمل محدودة على هؤلاء الذين يعملون بطريقة يمكن تحديدها وفق معايير معينة))[٧].

والمؤسسة: هي كل تنظيم يرمي الى الانتاج او المبادلة للحصول على الربح. [٨].
وهي مجموعة القواعد والقوانين الموضوعية تلبية لمتطلبات المصلحة العامة كالقضاء والجيش والمجلس النيابي وغيرها.

والمؤسسة (سأس) هي جمعية او معهد او شركة - أسست لغاية اجتماعية او اخلاقية او خيرية او علمية او اقتصادية [٩].

ويعدّ آيزنشتان المؤسسة ((كياناً ينظم معظم نشاطات اعضائه في مجتمع او جماعة وفقا لنموذج منظم معين يرتبط ارتباطا وثيقا اما بالمشاكل الاساسية او باحتياجات هذا المجتمع او هذه الجامعة او ببعض اهدافه او اهدافها))[١٠].

والمؤسسة هي لفظ يطلق على كل نظام سياسي اجتماعي اقتصادي قائم في مكان ما بكل ايجابياته وسلبياته. ويدخل في نطاق المؤسسة نظام الدولة واهل الحكم وطريقة الوصول اليه سواء كانت مشروعة او غير مشروعة وسلطات الحكام وضوابط هذه السلطات والاحزاب القائمة ان كان هناك احزاب والوسائل المقبولة او المرفوضة التي تجري عليها اللعبة السياسية[١١].

ب - مفهوم المجتمع المدني: نشأت تعريفات عديدة للمجتمع المدني لكن اغلبها يتقارب في الاتي:

- مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملئ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والاختلاف. وتشمل تنظيمات المجتمع المدني الحر كلا من الجمعيات والنقابات والاحزاب والاندية والجمعيات التعاونية، اي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي او مستمد بشكل علم من الارث.
- ويعرف اخرون المجتمع المدني بانه المجتمع الديمقراطي القائم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة والاهداف المستقلة في عملها عن الحكومة اي انها منظمات غير حكومية [١٢].

ويعرف فولز آدلّوف المجتمع المدني على انه مجالا اجتماعيا لمجموعة الاتحادات والجمعيات والروابط العمومية التي تعتمد على العمل التطوعي للمواطنين, وهذه الجمعيات مستقلة عن اي جهاز حكومي وليس لها اهتمامات ربحية, كما ان المجتمع المدني يعتمد على مراعاة حقوق الانسان وحقوق المواطنة, اي على حماية من قبل الدولة لحرية الرأي وحرية الاعلام وحرية تكوين الجمعيات والاتحادات [١٣].

ان موضوع الرقابة على الدولة قائم لانه, بسلطة الدولة لن تراقب المجتمع لما المجتمع المدني فهو نتاج تحديد صلاحيات الدولة، لان بامكان الدولة ان تتجاوز صلاحياتها، وهو نتاج تحديد العلاقة بين المجتمع والدولة, وباختصار فان المجتمع المدني ليس نتاج هدم او تراجع الدولة او زعزعتها, وانما هو نتاج تحديد العلاقة بينهما[١٤].

وان اقامة المجتمع المدني يدعو الى القول بالحاجة لوجود مؤسسات تنتظم في اطار من القيم في مقدمتها العقلانية والموضوعية في تنظيم المجتمع بعيدا عن اي تطرف فكري وعقائدي وظيفتها اشاعة وتكريس الحوار والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام الحقوق والحريات والتعبير بشكل او بآخر وبدرجة او باخرى عن ارادة الشعب [١٥].
لذلك ظهرت الحاجة الى تأسيس منظمات ومؤسسات وتجمعات للدفاع عن الحقوق في مواجهة الحكام المستبدين، بما يعيد التوازن الذي سبق ان تعرض للاختلال بين الحرية والنظام، وتتمثل تلك المؤسسات في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات وللاتحادات التي تأخذ صورة كيانات

مستقلة عن الدولة، فلولا الاستقلال لما تمكنت هذه المؤسسات من الحد من الاستبداد الحكومي، ووقف اعتداء السلطة على حقوق الافراد والجماعات(١٦).

وهكذا حدث التطور في معنى المجتمع المدني من وسيلة للتنظيم تسعى الى الحفاظ على المصالح الخاصة فقط الى وسيلة لحماية الحقوق والحريات في مواجهة الدولة(١٧).

فالمجتمع المدني هو المجتمع الذي يتمتع بحرية التنظيم الذاتي وفق انساق من التشكيلات المؤسساتية الطوعية المتنوعة ذات الصفة والهدف السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري...الخ، بعيدا عن هيمنة الدولة، والملتزمة بالانظمة الدستورية والقانونية في البلاد. ومن هنا يقوم المجتمع المدني على عدة ركائز(١٨):

١- التطوع الاختياري في العمل المجتمعي على تنوع حقوله الهادفة.
٢- العمل الجماعي القائم على تجميع الطاقات الفردية وزجها في المشاريع المختلفة.
٣- النمط المؤسسي في العمل القائم على التنظيم والادارة بشكل بسيط او معقد.
٤- الاستقلالية في العمل والنشاط والحركة بعيدا عن هيمنة الدولة.
٥- الالتزام بمنظومة القوانين المدعية في البلاد والتقيد بها.
٦- الحريات كحق انساني وقانوني تقوم على أسسه بنى الحركة والتنظيم المجتمعي.
٧- تحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال الانشطة المجتمعية ذاتها.

والمجتمع المدني يتحدد في ضوء اربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة او منظمة ما وهي: (١٩).

١- القدرة على التكيف: اي قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها، أذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت اكثر فاعلية.
٢- الاستقلال: ويقصد به الا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات او الجماعات او الافراد او تابعة لها، وتعتمد درجة الاستقلال على معايير عدة منها طبيعة نشأة المؤسسة ومدى بعدها عن تدخل النظام السياسي، كذلك مدى تمتعها بالاستقلال المالي، وبعد مصادر تمويلها عن مؤسسات النظام السياسي.
٣- التعدد: بمعنى تعدد المستويات الرأسية والافقية داخل المؤسسة او تعدد هيئاتها التنظيمية.
٤- التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها .

المبحث الثاني

وسائل تأثير مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة

ان مؤسسات المجتمع المدني لا تعمل على اعلام او اخبار صانعي السياسة العامة بمطالبها فحسب، وانما تسعى ايضا الى تحقيق هذه المطالب، لذلك فهي تبحث عن اساليب خاصة لاقناع او ارغام صانعي السياسة العامة بأن هذه المطالب تستحق الاهتمام والعناية والاستجابة، وفيما يأتي اهم الاساليب التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني في ممارسة نشاطها في صنع السياسة العامة.

المطلب الاول: تعبئة الرأي العام والتأثير في الاحزاب السياسية وتوفير المعلومات

أ- تعبئة الرأي العام: فالرأي العام هو خلاصة الرأي السائد بين مجموعة من البشر تجاه قضية معينة في وقت معين وليس من الضروري ان يكون هذا الرأي هو رأي الاغلبية، فقد يكون في البداية رأي فرد او عدد قليل من الافراد، وبالتفاعل بين الافراد يتطور هذا الرأي ليكون رأيا عاما(٢٠).

وانطلاقا من ان الفكرة النظرية للعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة هي ان ما يفكر فيه الجمهور هو ما تفعله الحكومة. فالعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة علاقة تبادلية ، فالرأي العام

يؤثر في السياسة العامة، والعكس صحيح ويظهر تأثير الرأي العام على السياسة العامة بطريقتين في الاقل[٢١]:

اولا- ما يمكن ان يضعه الرأي العام من حدود على القرارات الحكومية وعلى صنع السياسة.

ثانيا- تتمثل في احجام المسؤولين عادة عن اتخاذ موقف او قرار من المتوقع ان يواجه ؛ بمعارضة شعبية قوية.

لهذا فان مؤسسات المجتمع المدني تعمل على التأثير في الرأي العام من خلال وسائل الاعلام السمعية والبصرية والصحف، وعقد الندوات والمؤتمرات، اذ تلجأهذه المؤسسات الى شن حملة اعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة او اثارة اهتمام الحكومة لمشكلة معينة، يجب حلها، مما يؤدي الى اقناع الحكومة او ارغامها على اتخاذ سياسة عامة لمعالجة القضية او حل المشكلة[٢٢].

فقد اصبحت اجهزة الاعلام مظهرا حديثا للتعبير عن الرأي العام وخاصة في الدول الديمقراطية. غير ان الدول الكبرى تلجأ الى وسائل الاعلام، لمحاولة التأثير في الجماهير وتسخيرها لخدمة مصالح الفئة الحاكمة، فكثيرا ما تلعب اجهزة الاعلام دورا اساسيا في تشكيل اتجاهات الرأي العام[٢٣].

فمؤسسات المجتمع المدني تستعمل هذه الوسيلة في الرقابة على تنفيذ السياسة العامة وتقويمها لانها تؤدي دورا مهما في تعرية اخطاء وانحرافات المسؤولين عن عملية صنع السياسة العامة وعملية تنفيذها[٢٤].

فطالما كشفت مؤسسات المجتمع المدني باستخدام اجهزة الاعلام المرئية والسمعية والصحف في الرقابة على اجهزة الدولة فساد هذه الاجهزة بما فيها مؤسسة الرئاسة ذاتها واقالة الرؤساء ومحاكمتهم، اذا اجبر (ريتشارد نكسون) رئيس الولايات المتحدة الامريكية الاسبق على الاستقالة بفضل ما كشفته الصحافة عن تصنت الحزب الجمهوري على الحزب الديمقراطي في ما يعرف بقضية (ووترجيت). كذلك سقوط (انديرا غاندي) من رئاسة حكومة الهند وسقوط حزب المؤتمر معها، حيث كان الرأي العام الهندي وراء هذا السقوط السياسي، لانها فرضت الاحكام الاستثنائية وزجت بزعماء المعارضة داخل السجون لقيامهم بمعارضة تصرفاتها وقراراتها. فلم يغفر لها الرأي العام الهندي القيود التي وضعتها على الحريات العامة وعلى الصحافة[٢٥].

وهناك مؤشرات عديدة تدل على ان الرأي العام بوسعه ان يعين الاهداف الاساسية للسياسة العامة في الدولة، واختيار المسؤولين الذين يتولون مسؤولية تسيير البلاد بصورة مباشرة ، وذلك من خلال صياغة السياسة العامة وتعيين اهدافها وتوفير مستلزمات تحقيقها. والرأي العام وحدة هو الذي يفرض على الحكام واجب التقيد بالقواعد المقرة، لانه لا قوة ارفع من قوتهم، وتقوم تلقائيا بمعاقبة كل لساعة لاستعمال السلطة[٢٦].

كما ان الرأي العام ممثل في مختلف وسائل الاعلام والاتصالات التي تمارس دورها في كشف مواطن الخلل في عمل الجهازين التشريعي والتنفيذي عن طريق التحقيقات والتعليمات الصحفية والتلفزيونية ونشر شكاوي المواطنين من سوء تصرف رجال الادارة في الجهاز التنفيذي على اي مستوى من المستويات، وهو ما يمكن ان يكون له تأثير مباشر وقوي في الكيفية التي توضع بها هذه السياسات، سواء في الجهاز التشريعي او في الجهاز التنفيذي[٢٧].

كما ان اتجاهات الرأي العام وتوقعاته تصنع الاطار العام الذي يتحرك داخله صانعو السياسة العامة. ولكن هذا الاطار ليس هو السياسة نفسها كما انه ليس بعيدا عنها فهو يحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض ما سيكتب له النجاح وما سيحكم عليه بالفشل وهذا في حد ذاته يعد دورا مهما ومؤثرا في صنع السياسة العامة[٢٨].

ويتضح تأثير الرأي العام ايضا في ما بعد عملية صنع السياسات، بتعامله مع مخرجات السياسة العامة عندما تصل الى حيز الواقع والتطبيق. فخضوع الرأي العام وقبوله السياسات الموضوعية وتنفيذها عن اقتناع يمثل العامل الحاسم في استقرارها ونجاحها، والعكس صحيح[٢٩].

ب - التأثير في الاحزاب السياسية: تعرف الاحزاب السياسية بانها ((تنظيمات تضم عدد من الاشخاص يعتنقون افكار سياسية واحدة، والتي تعمل على ضمان تأثيرها في ادارة الشؤون السياسية في الدولة))[٣٠].

فالاحزاب السياسية تقوم بوظائف جوهرية في التأثير في صنع السياسة العامة من خلال ما يأتي:

١- العمل كجسر يربط ما بين الحكومة والمواطنين.
٢- تعبئة المصالح المتقاطعة وحل المشكلات والتناقضات الاجتماعية من خلال لقاءاتها ومناقشاتها داخل البرلمان وخارجه.
٣- التخفيف من مركزية ممارسة السلطة والانفراد بالقرار، والتعبير عن طموحات المواطنين المشروعة وترشيد قرارات الحكومة.
٤- مراقبة السلطة التنفيذية.
٥- تمثيل المصالح المتقاطعة وحل المشكلات من خلال لقاءاتها ومناقشتها داخل البرلمان وخارجه.

وعموما، فأن اهم وظائف الحزب السياسي سواء كان حزبا في السلطة او المعارضة هي خمسة وظائف اساسية هي التعبئة الجماهيرية، المشاركة السياسية، دعم الشرعية، التجنيد السياسي، والتنمية، والاندماج القومي[٣١].

فالاحزاب تساعد على زيادة وتنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، وزيادة ثقتهم في انفسهم، وتنمية وعيهم الوطني[٣٢].

وعليه فان مؤسسات المجتمع المدني تشترك مع الاحزاب السياسية في وظيفة تجميع المصالح، التي من شأنها أن توفر أحد مصادر فعالية هذه الهياكل للتأثير على عملية صنع السياسة العامة. مثال ذلك العلاقة بين اتحادات العمل وحزب العمال البريطاني، فالاولى مصدر لعضوية الاخيرة ومنها تجند بعض القيادات، كما انها مصدر لتمويل الحزب. اما النظام السياسي الامريكي، فان طبيعة العلاقة تأخذ شكلا مختلفا، أذ تنضج درجة اكبر من استقلالية الاطراف، ويكون الاعتماد على الحزب من جانب مؤسسات المجتمع المدني وهو احد الاعتبارات التكتيكية والعكس صحيح[٣٣].

وفي المجتمعات كافة، تلعب الاحزاب دورين اساسيين: الاول قيامها ببلورة المصالح الاجتماعية، والثاني اظهار المطالب والاحتياجات لربطها ببدائل السياسية العامة والبرامج الخاصة بها[٣٤].

كما ان الاحزاب تستطيع ان ترسخ معنى المواطنة وتنظم المشاركة العامة في القرارات السياسية بشكل فعال[٣٥].

وتتوقف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد وتوحيدها على عدد الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية. فنلاحظ في الولايات المتحدة وبريطانيا يهيمن فيها حزبان سياسيان يحاول كل منهما ان يستقطب اوسع الجماهير والشرائح والطبقات المتنفذة . اما في الدول التي تأخذ بالتعددية الحزبية، فإن الاحزاب لا تبذل جهدا كبيرا في تجميع المصالح وتوحيدها قدر اهتمامها، بمصالح محددة وضيقة، كما في فرنسا ولبنان، اما في الدول ذات الحزب الواحد فان دور الحزب يتمثل بالهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة[٣٦].

كما ان مؤسسات المجتمع المدني تقيم علاقة مع الاحزاب السياسية بدافع الافادة من امكانيات الضغط والتأثير المساندة والرقابة، التي يمكن ان تضفيها هذه الاحزاب الى قواها وامكاناتها الخاصة. وبالمقابل يكون دافع الاحزاب من وراء اعطاء هذا التأييد هو الحصول على تأييد مؤسسات المجتمع المدني في اوقات الانتخابات العامة وهكذا[٣٧].

جـ - توفير المعلومات: ان طبيعة المجتمعات الصناعية المتقدمة اضافت بعدا اخر لفهم ضرورة مؤسسات المجتمع المدني. اذ ان ثورة المعلومات بما احدثته من تراكم في كمية المعلومات وتنوع في

مضمونها، جعلت من دور مؤسسات المجتمع المدني ضرورة. فهذه المؤسسات تركز على قضايا محددة او ترتبط بقطاعات محددة في المجتمع ومن ثم فهي الاكثر قدرة على توفير المعلومات لصانع السياسات العامة. وهي الاكثر قدرة على طرح البدائل ومن ناحية اخرى، فان ثورة الاتصال التي تشهدها هذه المجتمعات يسرت من دور هذه الجماعات، واقامت لها المزيد من الفرص لتحقيق الاتصال من صانع السياسات وطرح مطالبها بوسائل حديثة متنوعة وفي مقدمتها الانترنت(٣٨).

فالمعلومات اصبحت موردا استراتيجيا وعاملا اساسيا في التحول نحو المجتمع ما بعد الصناعي او مجمع المعلومات(٣٩).

كما ان تقديم المعلومات الى صانع السياسة العامة يعد امرا بالغ الاهمية سواء كانت هذه المعلومات حول المشكلة او القضية المراد حلها او حول عملية تنفيذها والملاحظات التي سجلت عليها، وتعد هذه المعلومات بمثابة التغذية العكسية لعملية صنع السياسة العامة. فاذا قدمت مؤسسات المجتمع المدني المعلومات او وجهات نظرها الى لجنة وزارية ولجنة تشريعية او احدى ادارات الحكومة اضحت طرفا في عملية صنع السياسة العامة حتى ولو لم يؤخذ بوجهة نظرها(٤٠).

المطلب الثاني: المساندة الانتخابية والاضراب والاحتجاج والتظاهرات والاعتصام واللجوء الى القضاء والمحاكم

أ- المساندة الانتخابية:

يعد الانتخاب وسيلة الاحزاب للوصول للمقاعد النيابية ومن ثم لتولي السلطة في المجتمع. ولاظهار مدى التأييد الشعبي الذي تتمتع به هذه الاحزاب عن طريق الحصول على تأييد الرأي العام لها)(٤١).

وتستخدم مؤسسات المجتمع المدني هذا الاسلوب من ان لاخر وخاصة في وقت الانتخابات بهدف مساعدة مرشح ما على الفوز واسقاط مرشح اخر. اذ يقضي النظام الانتخابي للدولة باجراء انتخابات اولية لاختيار المرشحين قبل الانتخاب العام (انتخابات الرئاسة الامريكية مثلا) تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تكثيف المساندة الانتخابية في اثناء حدة الانتخابات الاولية، وتسعى المؤسسات من وراء المساندة ان تتهيأ لها في المستقبل حرية النفاذ الى صانعي السياسة العامة (٤٢).

وهناك وسائل اخرى تعتمد عليها مؤسسات المجتمع المدني ترتبط بالسلطة التشريعية، ومن اهمها كسب عضو او اكثر في المجلس التشريعي في عضويتها، وبذلك يكون تمثل هذه المؤسسات تمثيلا مباشرا. او الاشتراك في لجان داخل المجلس التشريعي لتقديم المشورة او للمفاوضة والمساومة والتوفيق لتحقيق التوازن او استعادة هذا التوازن اذا تعرض لاي اختلال وذلك للاستبعاد الحلول المتطرفة والثورة (٤٣).

ب - الاضراب / الاحتجاج / التظاهرات / الاعتصام:

تلجأ مؤسسات المجتمع المدني الى هذه الاساليب للتعبير عن مطالبها وخصوصا اذا لم تستطع ان تفعل ذلك من خلال الاساليب السالفة الذكر، وفي السنوات الاخيرة انتشرت هذه الاساليب كاداة للتعبير عن المصالح في معظم الدول(٤٤).

ومن الجدير بالذكر ان هذه الاساليب المستخدمة من مؤسسات المجتمع المدني غالبا ما تأخذ شكلا سلبيا في التأثير على عملية صنع السياسة العامة، اي في صنع تطبيق قرارات او سياسات معينة تعرقل مصالحها او المصالح العامة. فتلجأ الى التظاهر في الشوارع والساحات والاعتصام في مكان معين بشكل سلمي والاضراب عن العمل لفترة معينة او مفتوحة لحين تحقيق المطالب(٤٥).

وفي النظم التسلطية قد تأخذ شكل مقاطعة لخطاب قائد تسلطي وقد يأخذ شكل الاعتصام نوعاً من الاحتجاج مع احتمال تعرض المعتصمين للبطش بهم والقائهم في السجون(٤٦).

جـ- اللجوء الى القضاء والمحاكم:

وقد تلجأ مؤسسات المجتمع المدني الى المحاكم المستقلة للدفاع عن حقوق وحريات اعضائها التي تعرضت للاعتداء والانتهاك على يد الدولة او الجماعات الاخرى في المجتمع مع المطالبة بالتعويض والانصاف لهؤلاء، ومن امثلة مؤسسات المجتمع المدني التي تلجأ لهذا الاسلوب مؤسسات (حقوق الانسان وحماية البيئة من التلوث) اذ ترصد هذه المؤسسات التجاوزات التي احدثتها او التي قد تحدثها بعض مؤسسات الدولة ومن ثم تقييم دعاوي ضد هذه المؤسسات في المحاكم[٤٧].

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث مؤسسات المجتمع المدني والوسائل التي تستخدمها للتأثير في عملية صنع السياسة العامة. ويشير البحث الى ان المجتمع المدني الذي نتحدث عنه اليوم هو مجموعة من المؤسسات النشطة التي يمكن تعيينها وتحديد موقعها والادوار الكبيرة التي تؤديها بموازاة الدولة احيانا وضدها احيانا اخرى فمؤسسات المجتمع المدني لها دور فاعل في عملية صنع السياسة العامة وانجاحها في مراحلها جميعا, نظرا لما تتمتع به هذه المؤسسات من وسائل تأثير مباشرة وغير مباشرة في صانعي السياسة العامة، اذ تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني لايصال المشكلة او تجميع المصالح او الاهداف المراد تحقيقها الى صانعي السياسة العامة، وتزويدهم بالمعلومات الدقيقة عن هذه المشكلة المراد حلها او هذه المصالح او الاهداف المراد تحقيقها، كما تعمل هذه المؤسسات على تقويم السياسة العامة عن طريق الرقابة على تنفيذها ورصد الانحرافات والتجاوزات التي يقوم بها منفذو السياسة العامة.

ومن خلال ما تم بحثه يمكن استنتاج ما يأتي:

١- ان المجتمع المدني مر بمراحل عدة، اذ كان له في كل مرحلة دلالات واستخدامات جديدة ومتغايرة، عبر الزمان والمكان، فليس به مضمون موحد. مفهوم المجتمع المدني ابن بيئته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكري فهو مرتبط بتاريخ نشأته، اي المشكلات التي كانت مطروحة في وقت محدد.

٢- تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا مهما في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الاساسية، من خلال ما تقوم به من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة واسلوب تسيير المجتمع.

٣- ان مؤسسات المجتمع المدني لها دور كبير وفاعل في عملية صنع السياسة العامة وانجاحها في مراحلها جميعا نظرا لما تتمتع به من وسائل تأثير مباشرة وغير مباشرة في صانعي السياسة العامة ومنفذيها، اذ تستخدم مؤسسات المجتمع المدني هذه الوسائل لايصال المشكلة او تجميع المصالح او الاهداف المراد تحقيقها الى صانعي السياسة العامة، وتزويدهم بالمعلومات الدقيقة عن هذه المشكلة المراد حلها، كذلك تزويدهم بالبدائل التي يلجأ اليها في حالة تغير السياسة العامة المقترحة كما تقوم بالرقابة على تنفيذ السياسة العامة ورصد الانحرافات والتجاوزات التي يقوم بها منفذو السياسة العامة.

٤- تلجأ مؤسسات المجتمع المدني الى استخدام بعض الوسائل للتأثير السلبي في السياسات العامة، اي منع تنفيذ او تطبيق سياسات معينة، تعرقل مصالحها او المصلحة العامة، ومن هذه الاساليب اللجوء الى القضاء المستقل والمظاهرات والاحتجاج والاحزاب والاعتصام ومن امثلة هذه المؤسسات التي تلجأ الى هذه الاساليب منظمات حماية البيئة من التلوث، ومنظمات حقوق الانسان.

٥- يتوقف تأثير مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة على مدى استقلالية هذه المؤسسات، تنظيما وتمويلا من الدولة. فمن حيث استقلالية التنظيم، يجب ان لا تمتلك الحكومة منفردة سلطة حل هذه المؤسسات او الغاها او انهاء وجودها القانوني او المادي وانما يكون ذلك

بقرار من مجلس ادارة المؤسسة او بحكم قضائي من المحكمة. اما من حيث التمويل، فيجب ان يكون مصدر التمويل الذي تعتمد عليه هذه المؤسسات ذاتيا خاليا من الدعم الحكومي.

الهوامش

(١) د. جيمس اندرسون : صنع السياسة العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،١٩٩٩ ، ص١٥ . كذلك ينظر د. السيد عليوة ، د. عبد الكريم درويش : دراسات في السياسات العامة وصنع القرار ، جامعة حلوان ، بلا ، ص٩ .

(٢) د. بسيوني ابراهيم حمادة : دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، شباط ، ١٩٩٣ ، ص١٠٧ .

(٣) د. خيري عبد القوي : دراسة السياسة العامة ، ذات السلاسل ، ط١، ١٩٨٩، الكويت ، ص٤٥-ص٤٦ .

(٤) د. وصال نجيب العزاوي : السياسة العامة دراسة نظرية في حقل معرفي جديد ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، تموز / ٢٠٠١ ، ص٢٤ .

(٥) د. خيري عبد القوي : دراسة السياسة العامة ، مصدر سابق ، ص٩٩ـ ص ١٠٠ .

(٦) احمد عبد الهادي حسين الجنابي : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧ ، ص١١٢- ص١١٣ .

(٧) غي هرمية واخرون : علم السياسة والمؤسسات السياسية ، ترجمة هيثم اللمع ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص٣٨٣- ص٣٨٤ . كذلك ينظر د. احمد شكر الصبيحي مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ت١ / اكتوبر ٢٠٠٠ ، ص٨٠- ص٨٤ .

(٨) المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، بيروت ، ص١٦ . كذلك ينظر : القاموس السياسي : احمد عطية ، ط٣ ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ، ص١٢٦١ .

(٩) قاموس المعاني على موقع الانترنيت http:// www . almaany. Com

(١٠) غي هرمية واخرون : علم السياسة والمؤسسات السياسية ، مصدر سابق، ص٣٨٣- ص٣٨٤ .

(١١) الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٣، ١٩٩٠ ، ج٦ ، ص٤٤٦ . كذلك ينظر مؤسسة من ويكيبيديا الموسوعة الحرة،على موقع الانترنيت http://www.wikipedia

(١٢) عبير سهام مهدي : العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية (انموذج العراق) ، مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد ٣، ك١ /٢٠٠٥ ، ص١٨١ . كذلك ينظر د. محمد عابد الجابري :الديمقراطية وحقوق الانسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ،سلسلة القافة القومية (٢٦) بيروت ،ط٢ ، اب /١٩٩٧ ،ص ١١٦- ص١١٧ . كذلك ينظر د. سهيل حسين الفتلاوي : طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، مركز الدراسات الدولية ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٨ ، ٢٠١١/٤ ، ص١١٢ـ ص ١١٣ .

(١٣) افرانك آدلوف : المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي ، ترجمة د. عبد السلام حيدر ، مركز المحروسة للنشروالخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ،ص١٠ . كذلك ينظر د. مبروك الفالح : المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١ ، بيروت اذار / ٢٠٠٢ ، ص٢٦- ص ٢٩ .

(١٤) د. عزمي بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية (مع اشارة للمجتمع المدني العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٣، ٢٠٠٠ ، ص٥٨ .

(١٥) د. نبيل محمد سليم : مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي في العراق ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العددان ٣١، ٣٢ ، ٢٠٠٦ ، ص١٦. كذلك ينظر د. عبد الحسين

شعبان : المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة ، مركز الدراسات الدولية ، دراسات دولية ، العدد ٢٦ ، جامعة بغداد ، ت١/ ٢٠١٠ ، ص٨.

(١٦) احمد عبد الهادي حسين الجنابي : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) ،مصدرسابق ، ص٦٩ .

(١٧) المصدر نفسه ،ص٦٩ .

(١٨) حسين علاوي خليفة العاني : مستقبل المجتمع المدني في عراق ما بعد التغيير ، مركز الدراسات الدولية ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٥٦ . كذلك ينظر د. سهيل الفتلاوي : مؤسسات المجتمع المدني والدولة نموذج الوطن العربي ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، دراسات عراقية ، العدد ٣ ،ك١ /٢٠٠٥ ، ص١٦٩- ص١٧٠ .

(١٩) د. نادية فاضل عباس : دراسة في المجتمع المدني (العراق انموذج) ، مركز الدراسات الدولية، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٨، ك١ / ٢٠٠٨ ، ص٨٠ – ص٨١ . كذلك ينظر د. احمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص٣٢- ص٣٧ .

(٢٠) د. صادق الاسود : الرأي العام – ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٩٣ ، ص ٧٩- ص ٨٥ . كذلك ينظر د. سعيد سراج: الرأي العام مقوماته واثره في النظم السياسية المعاصرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص٣٩ .

(٢١) د. وصال نجيب العزاوي : السياسة العامة دراسة نظرية في حقل معرفي جديد ، مصدر سابق ، ص ٥٦ . كذلك ينظر د. بسيوني ابراهيم حمادة : دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مصدرسابق ، ص١٠٨ – ص ١٠٩ .

(٢٢) احمد عبد الهادي حسين الجنابي : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) ، مصدرسابق ، ص١١٥ .

(٢٣) د. سعيد سراج : الرأي العام ، مصدرسابق ، ص ٤١ .

(٢٤) كمال المنوفي : اصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيع للنشر والتوزيع ،الكويت ، ط١، ١٩٨٧، ص ٢٤٣ .

(٢٥) د.سعيد سراج: الرأي العام ، مصدرسابق ، ص ٢٣٧ .

(٢٦) د. صادق الاسود : الرأي العام ،مصدرسابق ، ص ٤١٠- ص٤١٣ .

(٢٧) احمد عبد الهادي حسين الجنابي : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة ، مصدرسابق، ص١١٥ – ص ١١٦ .

(٢٨) د. بسيوني ابراهيم حمادة : دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مصدرسابق ، ص١١٠ .

(٢٩) د. وصال نجيب العزاوي : السياسة العامة ، مصدر سابق ،ص ٥٨ .

(٣٠) د. رعد صالح الالوسي : التعددية السياسية في عالم الجنوب ،ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٦ ، ص ٥٦ .

(٣١) د. خيري عبد الرزاق جاسم : قضايا سياسية ، المجلد الرابع ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ١٩، ٢٠ ، ٢٠١٠ ، ص٨١ . كذلك ينظر د. محمد فايز عبد سعيد : قضايا علم السياسة العام ،دار الطليعة والنشر، بيروت ، بلا ، ص٨٥ – ص ٨٩ .

(٣٢) د. سعيد سراج : الرأي العام ، مصدرسابق ،ص ٢٢٥- ص ٢٣٠ .

(٣٣) احمد عبد الهادي حسين الجنابي : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) ، سابق ، ص ١١٨- ص ١١٩ . كذلك ينظر د. وصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة، مصدرسابق ،ص ٦٤ .

(٣٤) د. جيمس اندرسون : صنع السياسة العامة : ترجمة د. عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٦٣ .

(٣٥) د. احمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،مصدر سابق ، ص ١٠١٠– ص ١٠٢
(٣٦) د. وصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة ، مصدر سابق ، ص ٦٠ ، ص٦١ . كذلك ينظر د. سعيد سراج الرأي العام ، مصدر سابق ،ص ٢٢٧ – ص ٢٣٠ .
(٣٧) احمد عبد الهادي حسين الجنابي : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ .
(٣٨) المصدر نفسه ،ص ١٢٣ .
(٣٩) د. السيد عليوة ، د. عبد الكريم درويش : دراسات في السياسات العامة وصنع القرار ، مصدر سابق ، ص٣٠١ .
(٤٠) كمال المنوفي : اصول النظم السياسية المقارنة ، مصدر سابق ، ص ١٧٧-ص ١٧٨
(٤١) د٠ سعيد سراج : الرأي العام ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠ .
(٤٢) كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة / مصدر سابق ، ص ١٧٨- ص١٧٩ .
(٤٣) احمد عبد الهادي حسين الجنابي ، مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) ،مصدر سابق ، ص١٢٤ .كذلك ينظر د. محمد فايز عبد اسعيد : قضايا علم السياسة ، مصدر سابق ، ص٩٤ .
(٤٤) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .
(٤٥) د. سهيل حسين الفتلاوي : طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، مصدر سابق، ص ١١٤
(٤٦) د. سعيد سراج : الرأي العام ، مصدر سابق ، ص٢٤٣ .
(٤٧) احمد عبد الهادي حسين الجنابي : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) ، مصدر سابق ،ص ١٢٦ . كذلك ينظر د. سهيل حسين الفتلاوي : طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص١١٤ .

المصادر:

أ- الكتب:

١- د. السيد عليوة، د. عبد الكريم درويش: دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، جامعة حلوان، بلا.
٢- القاموس السياسي: احمد عطية،ط٣، دار النهضة العربية، ١٩٦٨.
٣- المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، بلا.
٤- الموسوعة السياسية: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط٣، ج٦, ١٩٩٠.
٥- د. جيمس اندرسون: صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ١٩٩٩.
٦- د. خيري عبد الرزاق جلم: قضايا سياسية، المجلد الرابع، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ١٩,٢٠,٢٠١٠
٧- د. خيري عبد القوي: دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل،ط١، الكويت،١٩٨٩
٨- د. رعد صالح الالوسي: التعددية السياسية في عالم الجنوب،ط١، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
٩- د. سعيد سراج: الرأي العام مقوماته واثره في النظم السياسية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.
١٠- د. صادق الاسود: الرأي العام – ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٣.

١١- غي هرمية واخرون: علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم ؟،ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥
١٢- فرانك آدلوف: المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة د. عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٣- كمال المنوفي: اصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٧.
١٤- د. محمد فايز عبد سعيد: قضايا علم السياسة العام، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، بلا.
١٥- د. وصال نجيب العزاوي: السياسة العامة دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١/٦

ب- الدوريات:

١- د. احمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت،ت ١، ٢٠٠٠.
٢- د. بسيوني ابراهيم حمادة: دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت،شباط / ١٩٩٣.
٣- حسين علاوي خليفة العاني: مستقبل المجتمع المدني في عراق ما بعد التغيير، دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٤، ٢٠٠٥.
٤- د. سهيل حسين الفتلاوي: طبيعة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، مركز الدراسات الدولية، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٤٨، ٤ /٢٠١١.
٥- د. سهيل الفتلاوي: مؤسسات المجتمع المدني والدولة نموذج الوطن العربي، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسات عراقية، العدد ٣،ك١ /٢٠٠٥.
٦- د. عبد الحسين شعبان: المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة !!، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٢٦، بغداد، ٢٠١٠.
٧- عبير سهام مهدي: العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية نموذج العراق، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣،ك١ /٢٠٠٥.
٨- د. عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية (مع اشارة للمجتمع المدني العربي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط٣، ٢٠٠٠.
٩- د. مبارك الحاج: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت، ٣ /٢٠٠٢.
١٠- د. محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٢٦) بيروت،ط٢، ب /١٩٩٧.
١١- د. نادية فاضل عباس: دراسة في المجتمع المدني (العراق نموذجا)، مركز الدراسات الدولية، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد٣٨،ك١ / ٢٠٠٨
١٢- د. نبيل محمد سليم: مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي في العراق، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العددان ٣٢/٣١، ٢٠٠٦.

جـ- الرسائل الجامعية

١- احمد عبد الهادي حسين الجنابي: مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (رسالة نظرية) جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

ء- مواقع الانترنت:

١- قاموس المعاني http:// www.almaany.com
٢- مؤسسة من ويكيبيديا الموسوعة الحرة .http://ar.wikipedia.org